2026/38
واردات عدد .....
17 جوان 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مـشـروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتّفاقيّة الضّمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر2025 بين الجمهوريّة التّونسيّة والبنك الدّولي للإنشاء والتّعمير والمتعلّقة بالقرض المسند إلى الشّركة التّونسيّة للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعليّة وحوكمة قطاع الطّاقة في تونس.

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على اتّفاقيّة الضّمان الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهوريّة التّونسيّة والبنك الدّولي للإنشاء والتّعمير والمتعلّقة بالقرض المسند إلى الشّركة التّونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ثلاثمائة وأربعة وثمانون مليونا وثمانمائة ألف (384.800.000) أورو، للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعليّة وحوكمة قطاع الطّاقة في تونس.

2026/38

2026/38

واردات عدد .....
17 جوان 2026
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس)

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتونس بتاريخ 3 نوفمبر 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمبلغ قدره ثلاثمائة وأربعة وثمانون مليون وثمانمائة ألف (384.800.000) أورو أي ما يعادل أربعمائة مليون (400.000.000) دولارا أمريكيا وذلك للمساهمة في تمويل برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس.

I. الإطار العام:

تعتمد تونس اعتمادا شبه كلي على الغاز الطبيعي في إنتاج الكهرباء (أكثر من 95%)، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الطاقة على المستوى العالمي. هذا وقد سجلت الشركة التونسية للكهرباء والغاز خلال السنوات الأخيرة عجزا ماليا متواصلا جراء ارتفاع الأسعار على السوق العالمية.

ولمجابهة هذه التحديات قامت الحكومة بإطلاق برنامج طموح لإصلاح قطاع الكهرباء وتحسين أداء الشركة التونسية للكهرباء والغاز دون اللجوء إلى رفع تعريفات الكهرباء. حيث تم بتاريخ 5 فيفري 2025 إبرام عقد البرنامج للفترة 2024 -2028 المبرم بين الدولة التونسية ممثلة في وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والشركة التونسية للكهرباء والغاز والذي يضم أهم المؤشرات المتعلقة بتحسين أداء القطاع خلال الفترة المذكورة.

وتتمثل أهم أهداف عقد البرنامج المذكور في ما يلي:

- تطوير الطاقات المتجددة وزيادة حصة الطاقات المتجددة من 5,1% إلى 27% بحلول سنة 2028 و35% موفى سنة 2030.
- تقليص تكاليف إمدادات الكهرباء بنسبة 23%.
- تحسين نسبة تغطية التكلفة من 60% إلى 80%.
- خفض منحة الدعم العمومي على كامل مدة البرنامج بمقدار 045 2 مليون دينار.
- تحسين الأداء المالي والفني للشركة التونسية للكهرباء والغاز وتحسين النتيجة الصافية للشركة التونسية للكهرباء والغاز على كامل مدة البرنامج بمقدار 951 2 مليون دينار.
- تعبئة 2,8 مليار دولار من الاستثمارات الخاصة.
- إحداث 600 30 موطن شغل (29500 موطن شغل في مرحلة بناء محطات إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة من طرف الخواص و1100 موطن شغل في مرحلة الاستغلال).

2026/38

- تقليص انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ 7 مليون طن مكافئ.

II. برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس:

برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس هو برنامج حسب الأهداف سيتم تمويله من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق التكنولوجيا النظيفة، حيث تم استقاء مختلف المؤشرات المضمنة بهذا البرنامج من تلك المدرجة بعقد البرنامج سابق الذكر والممضى بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز ووزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

يهدف هذا المشروع الى دعم الطاقات المتجددة وتحسين نجاعة خدمات الشركة من خلال تحسين توازناتها المالية ومردوديتها التجارية باعتبارها الركيزة الأساسية للنهوض بالقطاع، حيث تبين من خلال التوقعات المالية للفترة 2024- 2028، حاجة الشركة إلى تمويلات ضخمة (في حدود 2000 مليون دينار سنويا بعد احتساب منحة الدعم)، وذلك قصد:

- تغطية العجز الحالي المترتب عن الفارق بين سعر البيع للكيلوواط ساعة بالنسبة للكهرباء وللطن مكافئ نفط بالنسبة للغاز والكلفة الحقيقية للوحدتين المذكورتين (نسبة التغطية 60% بالنسبة للكهرباء و40% بالنسبة للغاز في موفي 2024)،
- تمكين الشركة من استكمال مسارها الإصلاحي وتحسين مردوديتها من خلال الترفيع في السيولة والتقليص من الكلفة الجزئية المحملة على الدولة لتغطية العجز بين السعر والكلفة.

وسيمكن هذا البرنامج من المساهمة في:

- استعادة الشركة لتوازناتها المالية،
- تحسين المؤشرات الفنية للشركة،
- تحسين المؤشرات التجارية للشركة،
- تعزيز أساليب حسن التصرف والحوكمة.

III. مكونات برنامج تحسين نجاعة وفاعلية وحوكمة قطاع الطاقة في تونس: يشمل البرنامج ثلاث مجالات:

- **المجال 1: تعزيز إنتاج الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية:**

- دخول 500 ميغاواط من الطاقة المتجددة من طرف الخواص حيز الاستغلال.
- توقيع عقود مع الخواص لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة بقدرة 1000 ميغاواط.
- تحسين البنية التحتية لنقل وتوزيع الكهرباء.

- **المجال 2: تحسين الأداء المالي والتجاري للشركة التونسية للكهرباء والغاز:**

- تحسين استخلاص الفواتير ومتخلدات منح الدعم وخلاص المزودين.
- صرف منحة الدعم المسجلة بميزانية الدولة في الآجال.
- تدعيم البنية التحتية للعد وتقليص الخسائر التجارية.

- **المجال 3: دعم الحوكمة والشفافية في المجال الطاقي:**

- إحداث هيئة تعديلية لقطاع الطاقة.

- نشر البيانات المالية وفقا لمعايير IFRS مع فصل محاسبي بين أنشطة الغاز والكهرباء.
- وضع خطط استثمارية طويلة المدى.

IV. الشروط المالية لقرض البنك الدولي:

- **مبلغ القرض:** 384.800.000 أورو (ما يعادل 400.000.000 دولار أمريكي).
- **فترة السداد:** 43 سنة بما فيها 7 سنوات إمهال.
- **نسبة الفائدة :** تساوي نسبة الفائدة اليوريبور (Euribor) 6 أشهر + (النسبة المتغيرة للبنك (Spread Variable).
- **عمولة الافتتاح:** 0.25% من مبلغ القرض تدفع 60 يوما من تاريخ دخول اتفاقية القرض حيز النفاذ.
- **عمولة التعهّد:** 0.25%من المبلغ غير المستعمل من القرض تحتسب بعد 4 سنوات من تاريخ المصادقة على القرض من قبل مجلس إدارة البنك (29 أفريل 2025).
- **آخر أجل للسحب:** 31 ديسمبر 2029.
- **الضمان:** ضمان الدولة التونسية.

ذلك هو موضوع مشروع القانون المعروض.